الإطار الفكري والمؤسسي للعولمة الاقتصادية:
من كي إلى ستيغليتز

د. رحيم حسين*

المركز الجامعي. برج بوعريرج

"حال العولمة اليوم سيئة. إ ا سيئة بالنسبة إلى فقراء العالم. وسيئة بالنـسبة إلى البيئـة. وسيئة بالنسبة إلى استقرار الاقتصاد العالمي"

جوزيف إ. ستيغليتز،خيبات العولمة، 2003

Résumé:

La compréhension du processus de mondialisation économique exige une référence à ses fondements théoriques et à ses mécanismes institutionnels, c'est-à-dire à l'histoire de la pensée et des faits économiques d'une part, et au comportement des organisations internationales d'autre part. Les divergences sur ce phénomène s'explique, en fait, par l'éloignement de cette référence. Cet article est un apport modeste dans le sens d'enraciner les débats.

1- مقدمة:

أدت كثرة الكتابات والحوارات حول العولمة، بما صاحب ذلك من اختلافات وتناقضات، إلى مزيد من الغموض والارتباك حيال هذه الظاهرة، ولعل السبب في ذلك مزدوج: تشعب الظاهرة وشمولها لمختلف جوانب الحياة (سياسية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية) من جهة، وخروجها عن إطارها الفكري والأكاديمي، وهو ما نتج عنه تفسيرات هامشية ومنحرفة، من جهة أخرى.

* أستاذ محاضر. المركز الجامعي برج بوعريرج- الجزائر. **مايل**: **rahim_hocine@yahoo.fr**

ونحن هنا سنحاول أن نهتم بجانب واحد فقط، وهو الجانب الاقتصادي، مسقطين بذلك الجوانب الأخرى، رغم إدراكنا بتشابك تلك الجوانب بعضها البعض. وليس لكوننا اقتصاديين ندعي أن الجانب الاقتصادي هو أبرز مظاهر العولمة، ولكنها الحقيقة التي يمليها علينا الواقع. فما هو مدلول العولمة الاقتصادية؟ وما هي الأسس الفكرية التي تقوم عليها؟ وما هي تجلياتها وآثارها؟ وما هي آراء وتحاليل كبار الاقتصاديين لهذه الظاهرة؟ وما موقف الحكومات والمنظمات الدولية حيالها؟

2- لماذا كينز وستيغليتز ؟: لعل أبرز ما يربط بين كينز وستيغليتز هو "روح المسؤولية" التي اتسما بها كمفكرين بالدرجة الأولى، ومسؤولين بالدرجة الثانية[1]، والتي دفعتهما للثورة ضد النظام النقدي والمالي الدولي والجهات التي تتحكم فيه، بل وضد القوانين والقواعد الاقتصادية الرأسمالية التقليدية، التي تغلب سلطان رأس المال على واجب تحقيق العدل والرفاهية لكل المجتمعات دون استثناء، حتى قيل أن ستيغليتز هو كينز جديد، أو على الأقل يدرج بعضهم أفكاره ضمن التيار الكينزي الجديد.

وهذه الثورة لم تكن ذات طابع سياسي أو نقابي، بل كانت قائمة على أسس فكرية، واقتصادية على وجه التحديد. فكينز هو الشخص الوحيد، مع ماركس، الذي استطاع، على طول تاريخ الفكر الاقتصادي، أن يشكل مذهبا اقتصاديا يحمل اسمه، وما يزال هذا المذهب حيا رغم وفاة صاحبه منذ أكثر من ستين سنة (توفي في 1946). **وستيغليتز** يعد من الاقتصاديين القلائل الذين استطاعوا أن يسجلوا اسمهم بجدارة في صفحات تاريخ الفكر الاقتصادي وفي سجل الاقتصاديين الحائزين على جائزة نوبل (2001).

لقد كان جون مينارد كينز، مع هاري ديكستر هوايت، أحد مهندسي اتفاق بريتن وودز القائم، والذي كان يهدف أصلا إلى ضبط وتنظيم المبادلات الدولية في ظل اقتصاد نقدي غير مستقر. غير أن سلوك مؤسساته حاليا (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وهما اللتان تقودان من خلالهما الدول الصناعية مشروع العولمة حاليا، أصبح يسير في اتجاه خدمة مصالح الدول الصناعية فقط، متجاهلة مصالح الدول النامية، بل وهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك فيعتبرها أداة في خدمة مصالح الشركات العابرة للقارات والطبقات الثرية في العالم على حساب الطبقات المحرومة. فماذا لو بعث كينز من جديد؟ لا شك أنه سوف ينتقد هذا الوضع، وسوف ينادي بضرورة إعادة هيكلة هذا النظام من جديد، غير أنه سوف يجد ستيغليتز قد فعل ذلك، وسيجده عونا في التفكير في صياغة معالم نظام اقتصادي جديد.

فتحت عنوان "من ص. ن. د الذي تصوره كينز إلى ص. ن. د اليوم" كتب ستيغليتز: "كان كينز العراب {الراعي parrain} الفكري لصندوق النقد الدولي، وكان تصوره لهذا الصندوق متماسكا. كان قد لاحظ فشلا للسوق يمكن أن يعالج عن طريق عمل جماعي (...). أما اليوم فإن المتعصبين للسوق هم المهيمنون على صندوق النقد الدولي، وهم على يقين من أن السوق تعمل جيدا، بوجه عام، وأن الدولة لا تعمل جيدا بوجه عام. نحن بكل وضوح أمام معضلة: مؤسسة عامة أنشئت لكي تعالج إخفاقات السوق يقودها الآن اقتصاديون يثقون ثقة واسعة جدا بالأسواق وقليلة جدا بالمؤسسات الرسمية" [2]

فكما فعل كينز من قبل حينما كتب "النتائج الاقتصادية للسيد تشرشل" (1925)، و "نهاية دعه يعمل" (1926)، حيث هاجم فيهما الارتودوكسية الاقتصادية السائدة، والقائمة على عقيدة (dogme) التصحيح العفوي للاقتصاديات من خلال الأسواق والقوانين الاقتصادية، والتي هي في الواقع قوانين الأقوياء[3]، راح ستيغليتز ينتقد فكرة الضبط الذاتي (autorégulation) المدعى في النظام الرأسمالي، ويعتبر بالتالي أن تدخل الدولة ضروري لإعادة المياه إلى مجراها، ويعد هجومه ضد شكل العولمة الاقتصادية ومؤسساتها، من خلال كتابه "الخيبة الكبرى" (La grande désillusion) ، أو "خيبات العولمة"، من أشد الانتقادات التي قدمها الاقتصاديون وأكثرها صيتا.

وحيث إن الأسواق المالية كانت دوما السبب والمنطلق في كل الأزمات الاقتصادية، فقد انصب تركيزه في مسعاه الإصلاحي على هذه الأسواق، إذ يعتبرها، مثل كينز، بمثابة مضخة لتحقيق أرباح طفيلية. بل وإنه يعتبر أن العولمة ترمي إلى استبدال الديكتاتوريات المالية بالديكتاتوريات الوطنية التي كانت وما زالت سائدة، على حساب خيارات الشعوب.

ولم يقتصر انتقاد ستيغليتز على صندوق النقد الدولي، بل شمل أيضا منظمة التجارة العالمية، والتي يعتبرها بمثابة الرمز الأوضح للظلم العالمي ولنفاق الدول الصناعية المتقدمة[4]. فمن خلال هذه المنظمة تعمل الدول الصناعية على بسط قواعدها الاقتصادية في أرجاء البلدان النامية، وبالتالي نسف اقتصاديات هذه البلدان. وبالمقابل، تسعى دوما للإبقاء على أسواقها مغلقة أمام منتجات الدول النامية كالغزل والنسيج والزراعة[5].

3- عودة إلى الوراء: في تطور الرأسمالية: يرجع التأصيل الفكري للعولمة الاقتصادية إلى ظاهرة التدويل القائمة على فكرة التقسيم الدولي للعمل على أساس المزايا المطلقة (آدم سميث) أو النسبية (دافيد ريكاردو). وينبغي أن نتذكر أن طرح تلك الأفكار الليبرالية لم يكن بالأمر

الهين في عهد كان يطغى فيه المذهب التجاري القائم على مبدأ الحماية في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، وهو عصر سيادة الدولة القومية.

لقد استمر الصراع ما بين الفكر التجاري والفكر الليبرالي طيلة القرن التاسع عشر، خاصة وأن تلك الفترة التاريخية كانت تتسم بأنها فترة المستعمرات، وبالتالي كانت ذهنية "الإمبراطورية"، أو الدولة القوية، هي السائدة. ومع ذلك فإن تزايد وانتعاش عمليات التدويل، سواء من خلال انتقال السلع والخدمات، أو من خلال انتقال رؤوس الأموال، كان بمثابة واقع جديد يعزز روح الأفكار الليبرالية.

ويجدر التذكير أن الليبرالية الكلاسيكية قامت على **ثلاثة أسس** تمثل جوهرها:

1- القانون الطبيعي، والذي يعني أن المجتمعات تحكمها قوانين طبيعية خالدة.

2- الحرية الاقتصادية، والتي تعني عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

3- المنافسة الكاملة، والتي تعني أن آلية السوق (قانون العرض والطلب) هي التي تحدد توازن النظام وبصورة تلقائية.

إن الشكل الاستعماري الذي اتخذته الرأسمالية في تلك الفترة انتهى إلى صراعات فكرية وعسكرية حاسمة. فلقد تولد تيار مناقض تماما يعتبر أن الرأسمالية مرادفة للاستغلال والهيمنة. ولقد كان للبيان الشيوعي الذي أعلنه **كارل ماركس** في سنة 1848، والذي حمل شعار "ياعمال العالم اتحدوا"، وقعا كبيرا على المفكرين والسياسيين المناهضين لفكرة الاستغلال الرأسمالي، ليتخذ فيما بعد بمثابة إنجيل جديد للثوريين في روسيا، الذين أعلنوا حربا لا هوادة فيها على الإقطاعيين، انتهت باستئصال هذا النظام من جذوره. ولم يتوقف مسعاهم هذا، والذي كان مؤطرا بأفكار الاشتراكيين عبر مختلف أنحاء العالم، عند هذا الحد، بل عملوا على تأسيس أممية اشتراكية تسود العالم، انطلاقا من الاعتقاد بأن النظام الرأسمالي في مرحلته النهائية، وبأنه يحمل بذور فنائه في طياته.

لقد كان لنشوب الحربين العالميتين أثرا سلبيا على تطور النظام الرأسمالي في نسخته الكلاسيكية، وهو ما بدا مؤيدا لمسعى الاشتراكيين السالف الذكر، وغيرهم من مناهضي النظام الرأسمالي، الذين أكدوا مرة أخرى أن الرأسمالية إنما قامت على جثث الفقراء والكادحين، وبأن النظام الرأسمالي مستعد لإبادة شعوب بأكملها من أجل أن يبقى.

ومما زاد من الشكوك حول قدرة نظام "دعه يعمل دعه يمر" أزمة الكساد العظيم لسنة 1929، حتى أن بعضا من تلك الشكوك كان نابعا من داخل هذا النظام نفسه، بل وحتى

قبل حدوث الأزمة. ونشير هنا إلى المقال الذي كتبه **ج.م. كينز** في سنة 1926 تحت عنوان "نهاية دعه يعمل" (La fin de laissez-faire) الذي شكك فيه في آلية اليد الخفية في تحقيق توازن النظام، ويؤكد فيه ضرورة العودة إلى أفكار Bruke و Bentham التي تدعو إلى تحمل الدولة لمسؤولياتها في نظام "دعه يعمل"، من خلال التدخل في الحياة الاقتصادية[6]. ولقد لاقت أفكار كينز، والتي توجت لاحقا بمؤلفه الشهير "النظرية العامة في الفائدة والنقد والاستخدام"، ترحيبا لا نظير له في تاريخ علم الاقتصاد.

وفي كتابه "الرأسمالية، الاشتراكية والديموقراطية" الصادر في سنة 1942، تساءل **شومبيتر**، الاقتصادي الأمريكي الشهير، هل يمكن للرأسمالية البقاء؟ ليجيب على نحو قاطع "لا، لا أعتقد أنه يمكن ذلك". غير أن شومبيتر يعيد الأسباب الأساسية لاعتقاده ذاك إلى ثقافتها باعتبارها عامل هدم للقيم[7].

وحسب روبرت **هيلبرونر**، في كتابه "رأسمالية القرن 21"، فإن مشكلات اضطراب النظام الرأسمالي إنما تنبع في بعضها من آليات النظام نفسه، وبعضها الآخر من الصعوبات التي تصاحب الاندفاع نحو رأس المال، والبعض الآخر ناجم عن الاعتماد المتبادل بين الدول. كما يرى أن المشكلات التي تهدد الرأسمالية إنما تنبع من القطاع الخاص وليس من القطاع العام. ويلخص أبرز أوجه الفشل في النظام الرأسمالي، انطلاقا من سيناريوهات كبار المفكرين الاقتصاديين، على النحو الآتي[8]:

- تشبع الطلب وتدهور القوة العاملة اللذان يشكلان أكبر صعوبتين في مفهوم آدم سميث؛
- تناقضات الرأسمالية التي أبرزها ماركس؛
- العجز عن الوصول إلى العمالة الكاملة الذي أبرزه كينز؛
- التآكل الثقافي في السيناريو الذي قدمه شومبيتر.

ومع ذلك فإن الليبرالية الكلاسيكية التي هاجمها كينز والعديد من الاقتصاديين في العشرينيات والثلاثينيات، وانهزمت في الظاهر خلال الأربعينيات والخمسينيات، لم تندثر، فقد ظلت قائمة في كنف الكينزية، بل ونمت، وإن آثرت الانزواء، وبدا أن عددا من أنصارها قد أصبحوا كينزيين، وقد ساهم بعض منهم بشكل أو بآخر في هدم الكينزية في عقر دارها، على غرار كينز نفسه الذي عمد إلى هدم الأرثوذكسية من داخلها[9]. ففي عام 1956، أي بعد عشرين سنة من نشر النظرية العامة، اقترح **فريدمان** إعادة الاعتبار للنظرية الكمية في النقد وصياغتها من جديد، وذلك في إطار مؤلف جماعي مستخلص من أعمال حلقة دراسية حول النقد والبنك أنجزت في جامعة شيكاغو. وقد لاحظ فريدمان طردية العلاقة بين كمية النقد

والأسعار، حتى أنه قال: "فكل منهما مرتبط دوما بالآخر ويسير في نفس الاتجاه، ويحدوني الإحساس بأن هذا التماثل المنتظم يجري على نفس نسق العديد من التماثلات التي تشكل أساس العلوم الطبيعية" [10]، وهو ما يعني الرجوع إلى فكرة **النظام الطبيعي**، الذي يعد من أسس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وقد تزعم هذا التيار "الليبراليون الجدد".

إنه على الرغم مما يزعم من أن أفكار كينز السالفة الذكر لم تكن لتلق الرواج الذي حظيت به لولا ظروف الأزمة الاقتصادية التي تزامنت ونشر أفكاره، وهو ما ذهب إلى الليبراليون الجدد، إلا أن استمرارية تلك الأفكار، بل وهيمنتها على السياسات الاقتصادية، لكفيل بدحض ذلك الزعم. وهذا الاستمرار يؤكد حقيقة أساسية تتمثل في تراجع مبدأ اليد الخفية الكلاسيكي[11].

وعلى الرغم أيضا من الانتكاسة التي تعرضت لها النظرية الكينزية على إثر عجزها عن تقديم تفسير ما اصطلح عليه بالكساد التضخمي الذي ميز أزمة السبعينيات، إلا أن روح هذه النظرية، والمتمثل في ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ما تزال حية في أذهان الاقتصاديين والسياسيين، بما فيهم الرأسماليين، إلى يومنا هذا.

لقد كان من آثار انتكاسة النظرية الكينزية، بفعل أزمة السبعينيات، بروز تيار فكري اقتصادي جديد سمي "**الاقتصاد الكينزي الجديد**"، حاول أصحابه، ومن أبرزهم James Tobin، الدمج بين الأفكار النيوكلاسيكية وأفكار النظرية الكينزية، أو بالأحرى البحث في الأسس الجزئية للاقتصاد الكلي الكينزي، بعدما كانت أفكار الاقتصاديين الكينزيين مستمدة من "النظرية العامة" التي طفح بها الكيل بفعل التطورات الاقتصادية التي عرفتها فترة السبعينيات.

وبالمقابل، وابتداء من الثمانينيات، بدأ تيار فكري جديد في البروز، وهو تيار **الليبرالية الجديدة** (Néolibéralisme)، سعى إلى دحض أفكار ذلك التركيب الكينزي-النيوكلاسيكي والحلول محله، وقد تنامى دوره وذاع صيته أكثر في التسعينيات، أي بعد سقوط المعسكر الاشتراكي.

وفي الواقع تعود جذور الليبرالية الجديدة إلى 1944، حيث نشر Friedrich August von Hayek كتابه "طريق العبودية" (La route de la sevitude)، أين وضع ظهرا لظهر الشيوعية والديموقراطية الاجتماعية الإصلاحية. وفي 1947 سعى Hayek إلى تشكيل نواة فكر، مع مجموعة من المفكرين، ومن ضمنهم اقتصاديين بارزين مثل Maurice Allais و Milton Friedmann و Ludwig von Mises و Lionel Robbins و Wilhe

Im Röpke، من أجل دعم روابط الرأسمالية التي كاد التيار الماركسي أن يمزقها. وقد أخـذ هذا التيار ينمو ويتوسع، ولكن بشكل مواز للتيار الكينزي، أو بالأحرى الكينزي الجديـد، حيث أن الجدل الفكري لم يبق رأسمالي-ماركسي، بل أيضا نيوليبرالي-نيوكينزي. غـير أن أزمة السبعينيات، ثم سقوط المعسكر الاشتراكي في نهاية الثمانينيات، مكنا هذا التيـار (أي التيار الليبرالي الجديد) من البروز أكثر، ليس فحسب على المستوى الفكري، ولكن أيضا على مستوى السياسات الاقتصادية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. بـل وإن مدهم شمل حتى المنظمات الدولية.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن التأثير الكبير الذي مارسه هذا التيار علـى اتجـاه التحولات الاقتصادية العالمية الجديدة، من خلال تأثيره على المنظمات الدولية الـتي تقـود مشروع **العولمة**، لم يكن مجرد تأثير فكري على واقع غير منضبط، أو تعبيرا عن انـسجام في الرؤى، بقدر ما كان يجسد توافقا في المصالح. فالتحرير الشامل ونقد الـسياسات التدخليـة والحمائية، وهي الفكرة التي ظل يدافع عنها الليبراليون الجدد، يوافق ما تنـادي بـه تلـك المنظمات، ومن ورائها المؤسسات العابرة للقارات، وهو ما تكرس فيما اصطلح عليه فيمـا بعد بـ "**اتفاق واشنطن**" القائم على الثلاثية المقدسة: "استقرار – تحرير – خصخـصة"[12]. وهذه الثلاثية تمثل في الواقع المحاور الأساسية لتوصيات وبرامج صندوق النقد الدولي المعروفة بسياسات الاستقرار أو التثبيت، والتي مضمونها تقليص الإنفاق العمومي ورفع الحواجز أمام حركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج وتحرير الأسعار والتحول إلى القطاع الخاص.

إن تقويم هذه الأفكار الليبرالية التي تحكم العولمة، والتي تجلت كما ذكرنا منـذ مطلـع الثمانينيات، على إثر تفاقم أزمة المديونية، ما هو إلا تقويم لمبادئ اتفاق واشنطن، أو بـرامج التكييف الهيكلي التي شرع في تطبيقها منذ أكثر من عشرين سنة. ولقد شكل تقويم آثار هذه البرامج على الدول النامية، موضوع العديد من الدراسات والمؤتمرات، خلاصتها أن الآثـار السلبية كانت وخيمة، خاصة على الصعيد الاجتماعي، رغم بعض الإيجابيات التي تجلـت في تحقيق استقرار نسبي في التوازنات الاقتصادية الكلية.

وعلى العموم فإن مسألة **إصلاح النظام الرأسمالي**، الذي اتخذ حاليا تسمية أكثر رونقـة وهي "**العولمة**"، ظلت مطروحة منذ أمد. وهذا يعني أن آلية التوازن التلقائي، أو بالأحرى آلية السوق الحرة، لم تكن محل إجماع عبر تاريخ الفكر الاقتصادي.

فالحرية الاقتصادية التي نادى بها الاقتصاديون التقليديون، وينادي بها حاليا دعاة العولمـة الاقتصادية، تقوم على مبدأ مناقض تماما، وهو ضرورة الانسحاب الكلي للدولة من الحيـاة

الاقتصادية، واكتفائها بالتدخل في شؤون الأمن (الداخلي والخارجي) والقضاء فقط، وهـذا يمثل، في اعتقادهم، "**النظام الطبيعي**" الذي تستقيم به الحياة ويتحقق في ظلاله الازدهار. ومن المعروف أن مناهضة هذا النظام "الطبيعي" لم تكن وليدة الفكر الاشـتراكي (مـاركس) أو الفكر الكيـ ي، إذ أن مفكرين بارزين آخرين حملوا نفس اللواء نذكر على سبيل المثال أفكار كل من Sismondi (1819) وDupont-White (1857) وBismarck (1982)[13].

4- العولمة: رأسمالية بثوب جديد: مما سبق نخلص إلى أن العولمة، بمفهومها الاقتصادي، تعبر عن الانتقال من النظرية التقليدية للتقسيم الدولي للعمل إلى **السوق العالمية الحـرة**. غـير أن فلسفتها تقوم على إقامة مشروع لأممية اقتصادية جديدة على أنقاض الأممـة الاشـتراكية. فالفشل الذي أصاب المشروع الاشتراكي أصبح ينظر إليه على أنه انتصار للمشروع الليبرالي، وبالتالي تأكيد لصحة الأسس الفكرية التي يقوم عليها.

وعلى الرغم من تجليات أمركة مسار العولمة، والبارزة من خلال مواصفات النظام الاقتصاد العالمي المعاصر، الذي يتسم بانتشار أنماط الإنتاج والاستهلاك الأمريكية، والوضعية الدولية للعملة الأمريكية (الدولار)، والاستثمارات الأمريكية في الخارج، والتحكم في مصادر وحركة التموين بالنفط من طرف "الأخوات السبع"، وأخيرا التقسيم التقليدي للعمل ما بين الشمال والجنوب، إلا أنه، حسب **J. Adda**، من شأن مسار العولمة هذا أن يعيد توازن موازين القوى التكنولوجية والمالية ما بين الأقطاب الثلاثة التي يمن حاليا على الاقتصاد العالمي : الولايات المتحدة، أوروبا الغربية، واليابان[14]. فعلى سبيل المثال لاحظنا في الأشهر الأخيرة تراجعا نسبيا لقيمة الدولار الأمريكي أمام اليورو، وهو ما نتجت عنه خسائر فادحة لبعض الاقتصاديات النامية، خاصة منها النفطية.

ومع ذلك يبقى مفهوم العولمة الاقتصادية يعبر في الحقيقة عن الرجوع إلى تلك الأفكـار التقليدية "الطوباوية" (Utopique)، والتي تعني سيادة قوانين السوق، أو ما يمكن أن نسميه "**حكم السوق**". وهذا الأخير يعني ببساطة اعتبار الحكومات كممثل عديم الدور في المسرح الاقتصادي العالمي، وذلك باعتبار أن تدخلها، من خلال سياسا ا الاقتصادية-الاجتماعيـة، يؤثر سلبا على سير قوانين السوق، والتي هي قوانين طبيعية تحكم نفسها بنفسها، وبالتالي فهو يؤثر على التوازن الاقتصادي. والمسرح الاقتصادي العالمي اليوم شبيه في الحقيقـة **بالمـسرح الروماني** الذي كان يستخدم ميدانا لصراع مستميت للعبيد حتى يقـضي أقويـاؤهم علـى ضعفائهم إمتاعا للأمبراطور وحاشيته. فالمؤسسات الاقتصادية التي تسقط يوميا بفعل عولمـة المنافسة أكبر من المؤسسات التي تولد.

وهكذا فإن محتوى العولمة يتمثل في إبعاد الدولة عن الأسواق. والنتيجة النهائية من وراء ذلك هي زوال الدولة المنظمة، فيصبح العالم كله عبارة عن سوق حرة كبرى من دون أي قيود أو رقيب. وفي محيط هذه السوق فليتنافس المتنافسون!

وحسب **Susan Strange** يعد فقدان سلطات الدول لصالح الأسواق أبرز تغير عرفه العالم منذ نحو خمسين سنة. ولقد أضحى الصراع بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية لصالح هذه الأخيرة في العشرين سنة الأخيرة[15]. وهذا الواقع الجديد يؤكد في الحقيقة اتجاه "**الفردانية**" الذي أصبح يحكم العالم في السنوات الأخيرة، والمتجسد في رجحان كفة أصحاب رأس المال على كفة أصحاب القرار السياسي. فمن الملاحظ في هذا الصدد أن شخصيات اقتصادية، مثل جورج سوروس (G. Soros) أو بيل جايت (B. Gates) أو غيرهما، أصبحت أكثر الوجوه لفتا للنظر في المنتدى الاقتصادي العالمي أو غيره من رؤساء كثير من الدول الصناعية، ناهيك عن رؤساء الدول النامية.

5- العولمة وضبط الأسواق Mondialisation et régulation: لعل من أبرز إفرازات العولمة الاقتصادية التلاشي النسبي في رقابة السلطات العمومية على الأسواق، وهو ما يعبر عن فقدان الضبط (dérégulation)، أو بالأحرى انخفاض قدرة التحكم في الأسواق. ويتولد عن هذه الظاهرة في الواقع سلوك غير تنافسي تطغى في إطاره جهات، إما احتكارية أو مضاربية، تفرض سلطانها، وبالتالي قواعدها، على كافة المعاملات.

وعلى الرغم من الضبط الذاتي للأسواق (autorégulation) ظل فرضية مكرسة في الفكر التقليدي، وهو ما يتبناه حاليا رواد الفكر الليبرالي الجديد (Néolibéralisme)، إلا أن المصلحة المشتركة، أو مصلحة الجميع، كنتيجة تلقائية وحتمية له، لم تتحقق، لا وطنيا ولا إقليميا ولا دوليا. ومن هنا بات التدخل، من خلال سياسات، وطنية وعابرة للوطنية، أمرا ملحا.

لقد شرح علم الاقتصاد في السنين الأخيرة، يقول ستيغليتز، متى ولماذا تعمل الأسواق جيدا، ومتى لا تعمل جيدا، كما حلل إخفاقاتها الأكثر مأسوية، وهي الأزمات الدورية التي تسود وجه الرأسمالية منذ مئتي سنة. وباستطاعة الدولة أن تقوم بدور أساسي، ليس فقط للتخفيف من وقع هذه إخفاقات السوق هذه، بل لتأمين عدالة اجتماعية: إن آليات السوق بحد ذاتها يمكن أحيانا أن تترك كثيرا من الناس بلا موارد كافية للبقاء[16].

إن المشكلة المطروحة هنا تتمثل في أن الاقتصاد العالمي، بفعل ظاهرة العولمة، بما تنطوي عليه من انتشار لتقنيات الإعلام والاتصال، أصبح يتحول تدريجيا من اقتصاد دول، وبالتالي

أسواق وطنية وسياسات وطنية، إلى اقتصاد مؤسسات، تتعامل في أسـواق عالميـة، تجـارة واستثمارا، وبالتالي يتوجب إعادة النظر في تلك السياسات المحلية التي كانت سـائدة حـتى تنسجم وهذا الواقع الجديد، وهو ما يعني ضمنا توحيد السياسات، أو بالأحرى تنميطهـا، حتى يصبح التبادل الدولي أكثر سلاسة.

يمكن تلخيص فحوى العولمة، من منظـور المؤسـسات العالميـة، في عبـارة Percy Barnevik، الرئيس المدير العام لشركة ABB العالمية (التجهيزات الكهربائية) حينما قال: "أعرف العولمة بأنها حرية مجموعتي في الاستثمار أينما أرادت، وفي الوقت الذي تريد، لإنتاج ما تريد، وبالتموين من حيث ما أرادت، وأن تبيع أينما تريد، وذلك بأقل القيود الممكنة فيما يخص قانون العمل والاتفاقيات الاجتماعية".

لقد أصبح ضبط السوق الدولية يحتل مكان الصدارة في المنتديات واللقاءات الاقتـصادية العالمية، والمشكلة المطروحة تكمن في إيجاد السبل الكفيلة لتحقيق التوافق مـا بـين مختلـف أطراف مصالح المتعاملين في المسرح العالمي، وخاصة بالنسبة للدول النامية التي ما تزال تعـد أكبر المتضررين من النظام الاقتصادي العالمي بسبب ضعف تنافـسيتها، وأقـل اسـتقطابا للاستثمارات الأجنبية بسبب أوضاعها، في ظل عالم أضحى أكثر اندماجا وتفاعلا من جراء ظاهرة العولمة، وهو ما تدل عليه المفاوضات الشاقة ما بين دول الشمال ودول الجنـوب في إطار مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة.

فالضبط يتعلق إذا بإعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية التي تحكم الاقتصاد العالمي، وبالتالي إعادة النظر في تنظيم السوق العالمية. ذلك أن إيجاد سوق عالمي يقتضي إيجاد ضبط عالمي لها، ويتم من خلال إيجاد آليات ومؤسسات من شأنها ضمان نوع من التوازن والعدل في إطار من التعاون. وفي هذا الصدد كان مؤتمر الدوحة (نوفمبر 2001) مناسبة للاعتراف، ولأول مرة، بأن الأسواق في حد ذاتها لا تشكل هدفا، كما عبر عن ذلك مدير منظمة التجـارة العالميـة نفسه، وهو ما يعني ضمنا: كيف سيتم جعل الأسواق أداة لتحقيق التعاون الدولي، تماما كما يتم البحث عن التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب؟

إن تحرير الأسواق وتعويم الأسعار، وهو مضمون العولمة، لا ينبغي أن يكـون وسـيلة لتكريس الهيمنة وتعميم الفوضى. فإذا كان تنظيم وضبط الأسواق المحلية مهمة الهيئات المحلية، فمن المسؤول عن تنظيم وضبط الأسواق العالمية: سوق السلع والخـدمات، سـوق رؤوس الأموال، وسوق العمل؟ وما هي التدابير الكفيلة بتجسيد هذا الغرض؟ والأمر هنا لا يتعلـق

فحسب بإيجاد قانون دولي للمنافسة، أو هيئات دولية للمراقبة والتحكيم والمتابعة ..، بقدر ما يتعلق أساسا باقتناع جميع الأطراف بتكافؤ الفرص وبعدالة الأحكام والتدابير، وهو ما يشترط إشراك جميع الأطراف في صياغة معالم هذا النظام الاقتصادي العالمي، حتى لا يبقـى الأمـر محصورا في إطار مجموعة الثمانية، عن طريق الهيئات الدولية التي أقامتها، والتي أضحت تنعت بيئات الهيمنة.

إن الاتجاه نحو التركيز، الذي يشهده مجال الأعمال في السنوات الأخيرة، يترجم في الواقع مدى حدة المنافسة وشراستها. وهذا الاتجاه، كظاهرة تميز الاقتصاد الصناعي المعاصر، ينم في حد ذاته عن اتجاه احتكاري وصراع محصور في نطاق ضيق، وهو نطاق المؤسسات الكبرى، وبالتالي فهو يصب في اتجاه معاكس لرغبة الاقتصاديات النامية، التي أدركت حتمية خـروج مؤسسا ا من ميدان المنافسة إن آجلا أم عاجلا.

وهكذا فإن صراع المصالح هو المنطق الحاكم للعلاقات الاقتصادية الدولية، وكل تنازل من قبل الأمم الصناعية تقابله مصلحة أكبر منه، وبالتالي يبدو أن الوصول إلى وفاق عالمي بـات أمرا صعب المنال، وهو ما أدى ـذه الأمم إلى السعي نحو فرضه بكل الوسائل والأسـاليب على الدول النامية، وهو ما يحصل بالفعل.

ومع ذلك فثمة نداءات من لدن كبار المفكرين منتقدة لهذا الواقع وحاثة على ضـرورة إصلاح هيكلي للمؤسسات الدولية التي تقود العولمة، ولم يعد الأمر مقتصرا على صـندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بل تعداه إلى إصلاح منظمة الأمم المتحدة، باعتبارهـا تشكل الإطار العام للوفاق العالمي.

6- العولمة والمنظمات الدولية: لقد أضحى هدف تحرير الأسواق، تحت لواء العولمة الاقتصادية، الانشغال الرئيسي للمنظمات الدولية، أو بالأحرى **الثالوث** الذي يقود العالم (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية). وما السياسات الاقتصادية التي يفرضها الصندوق (ص.ن.د)، والتي يطلق عليها **سياسات الإصلاح الهيكلي**، إلا طريقا في هذا الاتجاه، على الرغم مما نتج عن تطبيق تلك السياسات من آثار سلبية أصبحت واضحة للعيان وواقعا معاشا، خلاصتها التفكك الاجتماعي والزوال التدريجي لدور الدولة كضامن لهذا التكافل ولحد الكفاية لكافة أفراد ا تمع.

فبعد أن كان حلم ا موعة الدولية، بعد الحرب العالمية الثانية، تحقيق عالم يسوده الاستقرار والرخاء والتعاون، في ظل الاحترام المتبادل ما بين الأمم، وبعدما تحقق من معدلات نمو مقبولة، وتقليص مضطرد للبطالة لسنوات ما بعد الحرب، ما لبث أن وجد العالم نفسه

يعاني من التباطؤ في النمو وزيادة في نسب البطالة ابتداء من منتصف السبعينيات، حيث شهدت البلدان الصناعية اختلالا داخليا (عجز موازنا ا) وخارجيا (عجز موازين مدفوعا ا)، وانخفض نمو الاقتصاد العالمي بصورة مستمرة. فبعدما نما الاقتصاد العالمي في الستينيات بنسبة 5% سنويا بالأسعار الثابتة، انخفض في السبعينيات إلى 3.6% في السنة، لينخفض إلى 2.8% سنويا في الثمانينيات، ثم إلى 2% في السنة في النصف الأول من التسعينيات. وبذلك فقد فقدت الرأسمالية خلال عقدين من الزمن نحو 60% من زخمها[17].

وفي هذا الإطار عرفت **الأسواق المالية الدولية** أزمات حادة (أزمة 1986 وأزمة 1997) ألقت بظلالها على مختلف الاقتصاديات، وقد كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 آخر طفرة من هذا المسلسل، مع الإشارة إلى أن التباطؤ كان حاصلا حتى قبل هذه الأحداث، حيث تراجع معدل النمو في الاقتصاد العالمي من 4.7 % (2000) إلى 2.4 % (2001)، على الرغم من أن بوادر التباطؤ قد ظهرت مع النصف الثاني من العام (2001) في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي الاقتصاديات الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية[18].

أما على مستوى **البلدان النامية**، فلقد انتهى مسار أكثرها إلى اختلال هيكلي أفضى ا إلى تفكك في تماسكها الاجتماعي، بل وحتى إلى اضطرابات سياسية وحروب أهلية. ومما زاد الطين بلة أزمة المديونية التي أدت ببعض تلك البلدان إلى إعلان، صريح أو ضمني، عن عجزها عن السداد، وكانت نتيجة ذلك القبول القسري بشروط إعادة الجدولة (سياسات الاستقرار وسياسات التكييف الهيكلي).

ولم يعد خافيا على الجميع أن العنوان الرئيسي لبرامج التعديل الهيكلي هو تحرير الأسواق (سوق السلع والخدمات، سوق النقد ورأس المال، وسوق العمل). وبطبيعة الحال فإن الانتقال إلى اقتصاد الأسواق يبدأ من **خوصصة** القطاع العام وانسحاب الدولة الكلي، وإن كان تدريجيا، من الحياة الاقتصادية. وهذا بالذات هو مضمون العولمة الاقتصادية.

ولقد بدئ بالفعل في جني بواكير هذه الشجرة الجديدة في بلداننا، وعلى كافة الأصعدة. فعلى الصعيد الاقتصادي، وهو ما يهمنا هنا، زادت الفجوة بين الطبقات الاجتماعية بشكل لم يعرف من قبل، وبدأت تزول الطبقة الوسطى، كما تفاقمت ظاهرة البطالة بسبب تسريح العمال وانسداد منافذ التشغيل، وانقلبت سياسة إحلال الواردات، التي شيدت مؤسسات ومركبات صناعية من أجلها، إلى تصفية وغلق الكثير من تلك المؤسسات، طوعا أو كرها، تاركة ا ال للمنتج الأجنبي. وبالمقابل، بدأنا نشهد تحولا رهيبا في نمط الاستهلاك نتيجة تكاثر مؤسسات الاستيراد من جهة، وضآلة فرص الاستثمار الحقيقي من جهة أخرى.

وفي خضم هذه التحولات العميقة، فإن العالم، عبر **الثالوث** الذي صـنعته حكومـات الدول الصناعية، يبدو أكثر إصرارا على السير في اتجاه واحد، على هدى هذه **الديانة الجديدة** (أي العولمة)، والتي شملت، وبشكل متزامن، كافة مناحي الحياة: السياسية منها والاقتـصادية والاجتماعية والثقافية. إذ أن العولمة فلسفة شاملة، ظاهرها الحريـة والديموقراطيـة (تحريـر الأسواق، تحرير الشعوب) وباطنها البقاء للأقوى وفق منطق نظرية داروين.

وهكذا يتضح أن **مؤسسات بريتن وودز** هي التي تقود هذا العالم نحو المـ**أزق**. فلقـد أصبح جليا أن تدابير صندوق النقد الدولي هي الآن في خدمة الأسواق، بدلا أن يؤدي رسالته الأصلية وهي مساعدة البلدان التي تعاني أزمة والعمل على تحقيـق الاسـتقرار الاقتـصادي العالمي. ونفس الأمر بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، التي أصبحت إطارا لتحقيـق المـصالح التجارية للدول الكبرى. وهذا ما يدل عن سياسات متناقضة وغير متماسكة فكريا[19].

وفي سبيل التخفيف من وطأة الآثار السلبية لظاهرة العولمة، وشعورا منه بمسؤولياته، على الأقل من الناحية المعنوية، اصطنع **صندوق النقد الدو**لي لنفسه شعارا براقا عنوانـه "**عولمـة لصالح الجميع**"، وهو شعار ظاهره الرحمة وباطنه العذاب للفقراء.

وفي عام 1996 نشرت **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** تقريرا بعنـوان "تـشكيل القرن الحادي والعشرين: دور التعاون من أجل التنمية"، اختارت فيه **سبعة أهداف للتنمية**، مستمدة من الاتفاقات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خـلال النـصف الأول مـن التسعينيات، تتمثل في[20]:

1- إنقاص من يعيشون في فقر مدقع بمعدل النصف خلال الفترة من 1990 إلى 2015؛

2- إلحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي قبل حلول 2015؛

3- التقدم نحو هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة عن طريـق إزالة التفاوت بينهما في التعليم الابتدائي والثانوي قبل حلول 2015؛

4- إنقاص معدلات وفيات الأطفال الرضع بنسبة الثلثين خلال الفترة من 1990إلى 2015؛

5- إنقاص معدلات الوفيات أثناء الولادة بنسبة ثلاثة أرباع خلال الفتـرة مـن 1990 إلى 2015؛

6- توصيل خدمات الصحة الإنجابية لكل من يحتاجها قبل حلول عام 2015؛

7- تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية القادرة على الاستمرار حتى عام 2015، حتى يمكـن عكس اتجاه الخسارة في الموارد البيئية حتى عام 2015.

ولقد ظلت هذه الأهداف بمثابة تعهدات لدى المؤسسات الدولية. فلقد وصفها ميـشيل كامديسو، المدير التنفيذي الأسبق للصندوق، في كلمته التي ألقاها بمناسبة الاجتماع السنوي

للبنك الدولي و صندوق النقد الدولي لعام 1999 بأ ا "سبعة تعهدات للتنميـة المـستدامة"، وكذلك اعتبر كل من هورست كوهلر، المدير السابق للصندوق والذي قدم استقالته قبل سنة من اية عهدته (قدمها في مارس 2004)، وكوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، ودونالد جونسون، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وجيمس ولفنسون، رئيس مجموعة البنك الدولي، بأن هذه الأهداف تمثل إطارا عاما مشتركا لتوجيه سياسات وبرامج المنظمات التي يمثلو ا. كما أنه قد وردت هذه الأهداف ضمن إعلان الألفية الصادر عـن رؤسـاء الحكومات عند اجتماعهم في الأمم المتحدة[21].

غير أن ما يلاحظ في الواقع هو أن الدعوة إلى التعاون الدولي لا تقوم في الحقيقة علـى التناقض الصارخ بين ترف بلدان الشمال وحرمان بلدان الجنوب، أو على نظرة الرأفة لهؤلاء المترفين على أولئك المحرومين، بقدر ما تقوم على تكريس مبدأ المصلحة الاقتصادية. فلا ينبغي أن نغفل عن كون بلدان الجنوب هي بمثابة أسواق لمنتجات الشمال، ولذلك فلابد من دعـم القدرة الشرائية لهذه الأسواق.

إن الشرخ الكبير بين واقع التفقير الذي يلازم تطبيق العولمة الاقتصادية، وشعار "العولمـة لصالح الجميع" الذي تبنته المنظمات الدولية، أصبح يتجلى أكثر فأكثر. والتفقير يعني تحويـل المزيد من الأفراد إلى فقراء، وبالتالي وجعل المال دولة بين الأغنياء منهم.

وهكذا، فإن هذا الشعار لا يعدو أن يكون سوى شكل من أشكال النفاق المعـولم. وفي هذا الصدد نكتفي بالإشارة إلى ما ذكره ستيغليتز في كتابه "خيبات العولمة" حول الوعـود الكاذبة للدول الصناعية عبر منظمة التجارة العالمية. فالتظاهرات العالمية ضد العولمـة، والـتي ابتدأت عند اجتماع م. ت. ع. في سياتل، كانت الرمز الأوضح للظلم العالمي ولنفاق الدول الصناعية المتقدمة. فبعد أن بشرت هذه، ثم فرضت، بفتح أسواق البلدان النامية أمام منتجا ا الصناعية، فإ ا أبقت أسواقها هي مغلقة في وجه منتجات البلدان الفقيرة كالغزل والنـسيج والزراعة. وفي الوقت الذي كانت تقول للبلدان النامية إنه ليس لها بـأي حـال أن تـدعم صناعتها، كانت لا تحجم عن دفع المليارات لدعم مزارعيها، الأمر الذي يحرم البلدان الفقيرة من مزاحمتها. كما أن الولايات المتحدة، التي تبشر بمزايا الأسواق التنافسية، كانت تـسارع إلى المطالبة بإنشاء كرتيلات عالمية للفولاذ والألمنيوم حينما لاح أن صناعتها الوطنية مهـددة من جانب المستوردات[22].

وفضلا عن ذلك، فقد تمت عولمة الفساد على نطاق واسع. وفي هذا الإطـار يكفينـا الإقرار بتجرد هذه العولمة من القيم الأخلاقية. فدافع المصلحة الاقتصادية فوق كل اعتبـار.

ولذلك فلا غرابة أن نسمع عن المزايدات في الرشاوى المقدمة مقابل الحصول على الأسواق أو على حصص في المشروعات المعروضة للخوصصة في البلدان النامية، أو عن تجارة الأطفال وصناعة الجنس. ضف إلى ذلك الجرائم الاقتصادية والاجتماعية التي تحصل داخل البلدان الصناعية نفسها. هذا دون أن نخوض في العولمة الثقافية التي سلخت مجتمعاتنا من قيمها وزجت بها في حضارة غريبة عنها.

7- عولمة المضاربات في الأسواق المالية: لقد أدى تنامي عدد الأسواق المالية وتشابكها، على المستوى العالمي، إلى تزايد مصاعب الرقابة عليها، بما يستوجب نظاما عالميا محكما لأداء هذه المهمة. "ففي عهد كينز، في الثلاثينيات، يقول ميشيل بو، كان حجم الأنشطة النقدية والمالية يساوي تقريبا ضعف حجم التجارة الدولية. وفي السبعينيات كان أكبر بنحو عشر مرات. واليوم يصل إلى مائة مرة. وهذا يعني في نفس الوقت تعاظم دور البنك الدولي والبنوك المركزية الكبرى. ومع ذلك، نجد مختلف تقارير بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي، ونسمع من مسؤولين، وهم يتحدثون في صورة غي رسمية، يقولون أنه لو حدثت أزمة مالية لا نقدر على التحكم في شيء"[23].

وإذا كانت الأسواق المالية هي مصدر الاضطرابات الاقتصادية في أكثر الأحيان، فإن عولمتها تجعل الاقتصاديات أكثر حساسية، وعولمة الأزمات أسرع نفاذا وأوسع نطاقا. ومما زاد من هشاشة هذه الأسواق في الوقت الراهن تزايد عمليات المضاربات، بفعل تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، على نحو لم يسبق له مثيل. وبذلك حولت الأسواق المالية عن أداء دورها الأصلي (الدور التجميعي والتخصيصي لرؤوس الأموال) وأصبحت مرتعا لتحقيق الربح السريع، وأداة في أيدي كبار المضاربين.

لقد عبر موريس آليه (Maurice Allais) [24] خير تعبير عن حال البورصات العالمية حين كتب: "سواء في مجال المراهنة على النقود، أو المراهنة على الأسهم، أضحى العالم ملهى (كازينو) رحبا، وزعت فيه موائد اللعب طولا وعرضا. والألعاب التي يشترك فيها ملايين اللاعبين ، لا تتوقف أبدا ... وفي كل مكان : الائتمان يدعم المراهنة ، إذ يمكنك أن تشتري بدون أن تدفع، وأن تبيع بدون أن تحوز"[25].

إن استفحال ظاهرة المضاربات أدى بالعديد من الاقتصاديين إلى اقتراح فرض رسوم خاصة من أجل الحد منها[26]، وبالتالي من آثارها، ولعل من أبرز المقترحات المعروفة في هذا الشأن "رسم توبين". فمنذ 1972 اقترح الاقتصادي الكيني James Tobin [27] (-1918)

(2002 فرض رسم على المضاربات في سوق النقد من أجل تحويل الأولوية لقطاع الإنتاج، وخاصة من أجل حماية استقرار النظام الرأسمالي. ولكن، وإلى حد الآن ما تزال المضاربة في أسواق النقد والمال هي المسيطرة، وتعد عولمة الأسواق عاملا مساعدا في ذلك. ولذلك أضحى الإصلاح الشامل للنظام المالي هو المطلوب.

وفي هذا الإطار، وتحت عنوان "ما ينبغي عمله"، اقترح **ستيغليتز** سبعة محاور اعتبرها بمثابة إصلاحات رئيسية لابد منها لإصلاح النظام المالي الدولي[28]:

1- الاعتراف بأخطار تحرير أسواق رؤوس الأموال، والاعتراف بأن تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل "مال المضاربة" يفرض تكاليف باهضة يتحملها آخرون غير طرفي هذه الصفقات (أي المقرضون والمقترضون)؛

2- إصلاح نظام الإفلاسات واللجوء إلى التجميد. والمطلوب هنا هو إصلاح للتشريع الخاص بالإفلاس يعترف بالطبيعة الخاصة للإفلاسات الناجمة عن تقلبات الاقتصاد الكلي، بدلا من عمليات الإنقاذ التي يمولها ص. ن. د. ؛

3- التقليل من الاعتماد على عمليات التعويم. فكثيرا ما أخفقت عمليات التعويم الكبيرة وأدت إلى خروج رؤوس أموال الأغنياء من البلد وبشروط أفضل؛

4- تحسين الأنظمة المصرفية، في البلدان المتطورة وفي البلدان النامية على السواء، وبالتالي تفادي ممارسات سيئة للإقراض (مثلا الإفراط في القروض قصيرة الأجل، خاصة منها الموجهة للمضاربات) وتصدير عدم الاستقرار؛

5- تحسين معالجة الخطر. والمقصود هنا هو خطر تقلبات أسعار الصرف التي أصبحت تشكل خطرا جسيما على بلدان العالم قاطبة؛

6- تحسين مظلات الأمان. فمعظم البلدان النامية تحوز مظلات أمان اجتماعي ضعيفة، بدءا بأنظمتها الخاصة بتعويض البطالة. فالمساعدات الدولية ضرورية هنا؛

7- تحسين ردود الفعل على الأزمات. مثلا فشل الردود في أزمة 1997-1998. فلقد كانت المساعدة سيئة التصميم وسيئة التطبيق. والتدابير لم تكن مبنية فقط على تنبؤات باطلة، بل أيضا على قصور عن فهم أن هدم المؤسسات أمر سهل من إعادة بنائها، وأن الأضرار الناجمة عن ارتفاع معدلات الفائدة لن تزول عند تخفيضها فيما بعد.

8- خاتمة: إن الاندماج في الاقتصاد العالمي لا ينبغي أن يتم من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية لفئة محدودة من أفراد المجتمع، على حساب مزيد من البطالة والتفقير للفئات المتدنية

والمتوسطة الدخل. وليست الاحتجاجات ضد العولمة الاقتصادية المشاهدة حـتى في البلـدان الصناعية مجرد مسيرات عفوية!

وإذا ما أخذنا بالقول الشائع لمفهوم العولمة الاقتصادية على أ ا عولمة النظام الرأسمـالي، فإننا نجد أنفسنا أمام نفاق مقيت. ذلك أن حال العولمة اليوم يختلف عن مفهوما الفكـري. فالدول الصناعية التي تقود قطار العولمة، وتريد إجبار الآخرين على ركوبه، ما تزال نفـسها تطبق سياسات انتقائية حيال المنتجات التي توجه إلى أسواقها. فإذا ما رأت أن منتجا ا أكثر تنافسية فتحت لها أبوا ا، وإذا ما رأت عكس ذلك تحفظت واختلقت أكاذيب، كمخالفتها للمواصفات العالمية أو الوطنية، أو فرضت عليها رسوما كي ترفع من أسعارها. ويعد هـذا الموقف المتناقض من الأسباب الرئيسية التي جعلت البلدان النامية في تردد كبير تجـاه هـذه العولمة المزعومة.

ومن ناحية أخرى، وموازاة مع النداءات إلى العولمة، نلاحظ أن الاقتصاد العالمي يوشك أن يتشكل من مجموعة من التكتلات الاقتـصادية (الاتحـاد الأوروبي، النافتـا، الأسـيان، الكوميسا، مجلس التعاون الخليجي، ...)، وهو ما يجعل فكرة السوق العالمية الحرة الموحـدة حلما من أحلام اليقظة.

وعلى كل فإن العولمة ليست قدرا محتوما أو وحيا يوحى، وإنما هي مرحلـة في تطـور النظام الرأسمالي وجدت في مرحلة هوان تريد البلدان الرأسمالية استغلالها كـي تعظـم مـن مكاسبها. أما القول بأن العولمة تعني اية الإيديولوجيات أو أ ا اية التاريخ فهو مجرد هراء.

الهوامش

[1] كان كي مفاوضا باسم بريطانيا العظمى، في الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية من أجل ضمان نظام عالمي مستقر ودائم، في حين عمل ستيغليتز كمستشار للرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون (1993)، كما شغل منصب نائب أول لرئيس البنك الدولي وكبير الاقتصاديين فيه منذ 13 فبراير 1997، ليتخلى عن المنصب في يناير 2000.

[2] ج. غ. ستيغليتز، خيبات العولمة، ترجمة ميشال كرم، دار الفارابي (بيروت)-الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (الجزائر)، ط1: 2003، ص 234

[3] Michel BEAUD et Gilles DOSTALER, Keynes, ou l'esprit de responsabilité, Le Monde diplomatique, déc. 1996

[4] ج. غ. ستيغليتز، م. س.، ص 284

[5] نفسه، ص 284

[6] Recueil d'articles de Keynes intitulé: Essais sur la monnaie et l'économie, Petite bibliothèque Payot, Paris, 1971, p118

7 نقلا عن: منير الحمش، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين- تأملات في النمو والأزمات والفوضى، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، مدشق، ط1: 2001، ص231

8 نفسه، ص241

9 ميشيل بو، جيل دوستاير، تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز ، ترجمة حليم طوسون، دار العالم الثالث، القاهرة، 1997، ص143

10 نفسه، ص ص 145-146

11 حسب الليبراليين الجدد , والذين يعتبر معهد كاتو بواشكنطن Cato Institute of Washington مقرا لهم، فإن مهام الدولة ينبغي أن تنحصر في الدفاع والأمن والقضاء، والباقي فهو من مهام القطاع الخاص.

12 اتفاق واشنطن، والذي يتضمن عشر توصيات ملخصة في الثلاثية: استقرار-تحرير-خصخصة، هو اصطلاح من ابتكار الاقتصادي John Williamson في سنة 1999، وقد أراد أن يلخص به كل ما تم التوصل إليه حاليا من اتفاق ما بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والخزينة الأمريكية. وهذه المبادئ هي في الحقيقة محل موافقة منظمات اقتصادية دولية أخرى مثل OCDE وكذا حكومات الدول الغربية.

13 Pour plus de détails se référer à: Politques économiques, ouvrage coordonné par G. Duthil et W. Marois, ellipeses, Paris, 1997, pp11-14.

14 J. Adda, La mondialisation de l'économie: 2. Problèmes, Casbah éd., Alger, &çç_, p116

15 interview in: Alternatives économiques, n° 152, oct. 1997, p62

16 ج. غ. ستيغليتز، م. س، ص ص 258-259

17 من كتاب الاقتصادي الأمريكي Lister Thoro "مستقبل الرأسمالية"، نقلا عن: منير الحمش، م.س، ص231

18 عن التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 2001، ص7

19 ج. غ. ستيغليتز، م.س، ص ص256-257

20 عن مقال: س. غوبتا، ب. هاموند، ر. ليت، إ. سوانسون، "التقدم نحو تحيق أهداف التنمية الدولية"، مجلة التمويل والتنمية، ص.ن.د، ديسمبر 2000، ص15

21 نفسه، ص14

22 نفسه، ص284

23 D'après un article de Jean Pichette sous le titre «Michel Beaud Un économiste féru d'éthique », paru dans : leDevoir 18 nov. 1996 , www.vigile.net

24 اقتصادي فرنسي ، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1988

25 موريس آليه ، الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق – من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (ب.إ.ت) ، ط1993:1،ص14

26 نحيل في هذا الإطار القارئ إلى مقال:

Howard M. Wachtel, Trois taxes globales pour maîtriser la speculation, Le Monde diplomatique, oct. 1998

27 كان جيمس توبين أستاذا للاقتصاد في جامعة Yale إلى غاية 1988 وكذا مستشار سابقا ا للرئيس J. F. Kennedy ، وقد حاز على جائزة نوبل في سنة 1981.

28 راجع تفصيل ذلك في المرجع السابق، ص 277 وما بعدها.